تاريخ القرآن في المنظور الحداثي(محمد أركون أنموذجا)

د.فاطمة ازحيمي
باحثة بمختبر قضايا التجديد في الدراسات الإسلامية والإنسانية
جامعة محمد الأول بوجدة _المغرب
Fatima.azhimi18@gmail.com

تاريخ الإرسال :2020/12/25	تاريخ القبول: 2021/02/14	تاريخ النشر: 2021/02/28

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى تجلية التصور الحداثي لمسألة تاريخ القرآن، وذلك بالنظر إلى موقف عَلم بارز من أعلام هذا القطب، وهو محمد أركون، فقد شغلت قضية تاريخ القرآن حيزا هاما من مؤلفاته الفكرية، وسيحاول هذا البحث بيان أبرز الأفكار والدعاوي التي يقوم عليها تصور أركون لمسألة تاريخ القرآن، ثم بيان حقيقة هذه الدعاوي ومدى قدرتها على مواجهة صحيح الأخبار وحقائق الاحداث.

وقد قام هذا البحث على منهج يجمع بين الوصف والتحليل والنقد، لتأتي خطة هذا البحث في مقدمة، ومطلبين، وخاتمة.

أما المقدمة فاشتملت على تعريف بمشروع أركون في دراسة التراث الإسلامي، وبيان أهمية البحث في منظور أركون لتاريخ القرآن،ثم بيان إشكالية البحث، والمنهج المعتمد في إعداده، وخطته.

أما المطلب الأول فقد ضم موقف محمد أركون من تاريخ القرآن، بحيث يجد القارئ أحد أهم النصوص الأركونية التي يبين فيها أركون نظرته لتاريخ القرآن، بالإضافة إلى مجموعة من الأفكار التي تبين تصور أركون للمسألة.أما المطلب الثاني ففيه تتبع لأهم الأفكار والدعاوي التي أثارها أركون في مؤلفاته إزاء قضية تاريخ القرآن، ومحاولة نقدها وذلك بعرضها على الثابت والصحيح من الحقائق والأخبار.

أما الخاتمة فضمت خلاصة لما تم تداوله في هذا البحث.

الكلمات المفاتيح: تاريخ القرآن، الحداثة

Abstract

This research purports to highlight the modernist perception towards the history of the Quran, with a consideration to Mohamed Arkon, an outstanding scholar in the field, attitudes, for his concentration on this topic in many of his intellectual projects .

This paper is based on an approach that is descriptive, analytical, and critical in nature. As for its plan, it included an introduction, two sections in the body, and a conclusion .

The introduction, in turn, introduced Mohamed Arkon' project regarding his study about the Islamic patrimony, the importance of my research in Arkon's perspective about the history of the Quran, the research problem, and the approach adopted for this research .

In the first section of the body, I referred to the most important ideas of Arkon regarding the history of the Quran. In the second section, I tried to criticize his wrong ideas in the same topic. And finally, a conclusion that summarizes all what have already been discussed.

Keywords:The modernist, The history of the Quran.

مقدمة :

يعتبر محمد أركون[1] من الأعلام البارزين في الساحة الفكرية المعاصرة، وله حضور بارز في مجال القراءات الجديدة أو الحداثية للقرآن الكريم، وذلك في إطار مشروعه الموسوم بـ"نقد العقل الإسلامي"، كما اشتهر أركون كذلك بمسمى "الإسلاميات التطبيقية"؛ بمعنى تطبيق جميع معارف العلوم الإنسانية على التراث الإسلامي، وذلك في مقابل الإسلاميات الكلاسيكية التي عرف بها المستشرقون، ولمحمد أركون أقوال جديدة كل الجدة في مجال تفسير القرآن وكذلك في مسائل عديدة من علوم القرآن، بحيث أنه تعامل مع نصوص الشرع والعلوم الخادمة لها من خلال المناهج والنظريات المستحدثة في الغرب.

[1] محمد أركون (1928.2010) باحث ومفكر جزائري تلقى تعليمه الأساسي في الجزائر ثم بعدها انتقل إلى فرنسا، حاول منذ سبعينيات القرن الماضي بلورة ورشتين للبحث وهما: علم الإسلاميات التطبيقية، ونقد القل الإسلامي، له مؤلفات عديدة باللغة الفرنسية والعربية، هذا وقد ترجمت مؤلفاته إلى العربية. انظر حوار مع أركون في ملحق كتابه قراءات في القرآن، لمحمد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2017: ص 662 وما بعدها.

وقد حاول أركون طيلة حياته العلمية الانخراط كليا في الحداثة الفكرية، وأن ينتقدها في نفس الوقت، كما أنه طبق في دراسته للتراث الإسلامي كل المناهج البحثية والمكتسبات الفكرية للحداثة، دون أي تمييز في هذا التراث بين الفرق والمذاهب، فهي كلها متساوية عنده.[1]

وتتمحور فكرة هذا البحث حولتقريب منظور محمد أركون لتاريخ القرآن، وذلك بتجلية أرائه في مسألة تاريخ القرآن، ومحاولةبيان المغالطات ورد الشبهات التي يثيرها بشأن هذا الموضوع، ولا يخفى على القارئ الكريم أهمية دراسة هذه المسألة، ذلك أن القرآن هو أس الشريعة الإسلامية وكل محاولة للمساس بقدسيته أو محاولة زعزعة الثقة بموثوقية نقله تجعل صرح الشرع كله هشا ضعيفا.

وينطلق هذه البحث من الإشكاليات التالية:

ما هو منظور محمد أركون تجاه تاريخ القرآن؟ وما صحة الأدلة التي يعتمد عليها في إثبات أرائه؟ وإلى أي حد يمكن التعويل على نتائج محمد أركون في بحثه للمسألة؟

وقد وقد قام هذا البحث على منهج يجمع بين الوصف والتحليل والنقد، لتأتي خطة هذا البحث في مقدمة، ومطلبين، وخاتمة.

أما المقدمة فاشتملت على تعريف بمشروع أركون في دراسة التراث الإسلامي، وبيان أهمية البحث في منظور أركون لتاريخ القرآن، ثم بيان إشكالية البحث، والمنهج المعتمد في إعداده، وخطته.

أما المطلب الأول فقد ضم موقف محمد أركون من تاريخ القرآن، بحيث يجد القارئ أحد أهم النصوص الأركونية التي يبين فيها أركون نظرته لتاريخ القرآن، بالإضافة إلى مجموعة من الأفكار التي تبين تصور أركون للمسألة.

أما المطلب الثاني ففيه تتبع لأهم الأفكار والدعاوي التي أثارها أركون في مؤلفاته إزاء قضية تاريخ القرآن، ومحاولة نقدها وذلك بعرضها على الثابت والصحيح من الحقائق والأخبار.

أما الخاتمة فضمت خلاصة لما تم تداوله في هذا البحث.

[1] المصدر السابق: ص 671.

I. المطلب الأول: منظور محمد أركون لتاريخ القرآن

إن الباحث في الانتاجات الفكرية لمحمد أركون يجده مهتما كثيرا بمسألة تاريخ القرآن، غير أن دراسته للمسألة اتسمت بكثير من الخلط والتلاعب بالمعطيات التاريخية، وسيتم الحديث عن هذه المسألة استنادا على أطول نص تناول فيه محمد أركون قضية جمع القرآن، باعتبار أن مسألة الجمع هي بمثابة الأس في الحديث عن تاريخ القرآن.

ذكر محمد أركون في كتابه تاريخية الفكر العربي تحت عنوان " النص القرآني: كيفية جمعه وإعادة قراءته":

" ينبغي العودة إلى هذه النقطة الأساسية التي أثرت بشكل حاسم على مسار الأحداث التي جاءت فيما بعد. حسب الرواية الرسمية لطريقة التشكل(تشكل سور القرآن في مصحف) المعترف بها من قبل الجميع، السنة كما الشيعة والتي تهيمن بمصداقيتها على الكل، فالنبي كان قد تكلم خلال عشرين عاما بطريقتين مختلفتين متمايزتين، في الحالة الأولى كان يتكلم بصفته مبعوثا من قبل الله ومحملا بمهمة عاجلة ونتج عن ذلك القرآن، وأما في الحالة الثانية فقد تكلم بصفته الشخصية كقائد ملهم مما أنتج ما يسمى بالحديث النبوي الذي ينطوي على تعاليم النبي. عندما ينقل محمد سورة قرآنية فإنه عندئذ ليس إلا أداة بحتة للتوصيل والنقل دون أي تدخل شخصي. إنه فقط يتلفظ بكلام الله. وهو إذن الناطق بكلام الله في اللغة العربية. كان هناك شهود من الصحابة يحيطون به أثناء ذلك، وقد حفظوا عن ظهر قلب السور واحدة بعد الأخرى. يطيب للتراث المنقول أن يذكر أنه في حالات معينة فإن بعض السور كان قد سُجل كتابة فورا على جلود الحيوانات وأوراق النخيل أو العظام المسطحة، إلخ.. واستمر هذا العمل عشرين عاما.

كان طبيعيا، بعد وفاة النبي، أن تطرح مسألة جمع هذه السور في كلٍّ متكامل. ذلك أن زمن الفتح قد ابتدأ وأصبح الصحابة يتبعثرون في الأمصار. فكر الخليفة الأول أبو بكر بتجميع أكبر عدد من السور وكتابتها من أجل حفظها، وتم بذلك تشكيل أول مصحف(مصحف في حالته البدائية) وقد وضع هذا المصحف عند عائشة بنت أبي بكر وزوجة النبي. هذه السور القرآنية سوف تستخدم مباشرة بصيغ جدالية هدفها الصراع

على السلطة السياسية. هذا ما يمكن أن نستشفه مما تسرّب من التراث المنقول على الرغم من الرقابة الصارمة التي أحيط بها هذا التراث.

راح الخليفة الثالث عثمان(أحد أعضاء العائلة المعادية لعائلة النبي) يتخذ قرارا نهائيا بتجميع مختلف الأجزاء المكتوبة سابقا والشهادات الشفهية التي أمكن التقاطها من أفواه الصحابة الأول. أدى هذا التجميع عام 656م إلى تشكيل نص متكامل فرض نهائيا بصفته المصحف الحقيقي لكل كلام الله كما كان قد أوحي إلى محمد. رفض الخلفاء اللاحقون كل الشهادات الأخرى التي تريد تأكيد نفسها(مصداقيتها) مما أدى إلى استحالة أي تعديل ممكن للنص المشكل في ظل عثمان. (...) لنعد صياغة هذه الرواية مرة أخرى: كل كلام الله الموحى به إلى محمد كان قد نقل بصدق وإخلاص كامل ثم حفظ كتابة في المصحف المشكل زمن عثمان أي خمسة وعشرين عاما بعد وفاة النبي"[1]

إن القارئ لهذا النص يجده مليئا بالمعطيات التاريخية الزائفة، وفيه عبارات تخرج الجمع عن قصده، وفيه من التلميحات ما يزيح عن قضية الجمع هيبتها وعن عمل الصحابة مصداقيته.

واستنادا على هذا النص ونصوص أخرى من كتابات محمد اركون يمكن استخلاص الأفكار التالية:

1. يميز محمد أركون بين مراحل متعددة في حديثه عن تاريخ القرآن، فهناك مرحلة كلام الله، ومرحلة الخطاب القرآني؛ أي النطق الشفهي، ومرحلة المدونة الرسمية المغلقة؛ أي المصحف،[2] وبناء عليه فإن أركون يميز" بين "أم الكتاب" و"اللوح المحفوظ" عند الله، وبين المصحف الذي تشكل تاريخيا بعد صراعات طويلة على الجملة والفاصلة والنقطة، فالمصحف بهذا المعنى كتاب عادي قياسا إلى اللوح المحفوظ وأم الكتاب، الذي هو وحده كلام الله غير المخلوق"[3].

---

[1] تاريخية الفكر العربي الإسلامي، لمحمد أركون، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ الطبعة الثانية، 1996م،: ص288.

2 قراءات في القرآن،: ص 19،20.

3 المصدر السابق: ص571.

2. يسوي محمد أركون بين التوراة والإنجيل والقرآن، معتبرا إياها كلها داخلة تحت مسمى الخطاب النبوي،[1] وتشترك كلها في كونها انتقلت من المستوى الشفهي إلى المستوى الكتابي، مع امتياز التوراة والقرآن ببقائهما على اللغة الأصل أي العبرية والعربية، في حين أن الإنجيل عرف انتقالات لغوية عديدة من الآرامية إلى الإغريقية إلى اللاتينية ثم إلى مختلف اللغات القومية، مشيرا إلى أن المدة الفاصلة بين النقل الشفهي والنقل الكتابي تتحدد بالنسبة للأناجيل من سبعين إلى مائة سنة، وبالنسبة للقرآن فهي ثلاثون سنة،[2] وعليه وجب التعامل معها بنفس الطريقة من حيث دراسة الظروف التاريخية التي صاحبت الانتقال من المرحلة الشفهية إلى المرحلة الكتابية[3].

3. جمع القرآن تم في ظروف وصفها محمد أركون بكونها "شديدة الهيجان"[4]، ونجده في كتاباته كلها يكرر هذه الفكرة بخصوص الجمع، سواء جمع أبي بكر (الذي أشار إليه في مواضع قليلة)، أو جمع عثمان وهو الذي يكثر التركيز عليه في كتاباته، فكما مر في النص السابق جعل أركون هدف جمع أبي بكر لأكبر عدد من السور هو التنافس على السلطة، وفي مواضع أخرى نجده يؤكد على أن عملية الجمع العثماني تمت في ظروف تاريخية لا استقرار فيها، ففي كتابه قراءات في القرآن وفي خضم حديثه عن تاريخية القرآن أشار إلى مسألة الجمع بقوله:" فجمع القرآن بين دفتي لم يكن عملية سهلة على الإطلاق، بل سالت من أجلها الدماء ومزقت مصاحف وأحرقت أخرى لا تقدر بثمن كمصحف ابن مسعود مثلا"[5]

4. "المدونة الرسمية المغلقة" هو حاصل جمع القرآن الذي تم في عهد عثمان ÷، وهذه الانتقال من الحالة الشفهية إلى الحالة الكتابية "لا يتم إلا بعد حصول كثير من عمليات الحذف والانتخابات والتلاعبات اللغوية التي تحصل دائما في مثل هذه

1 قراءات في القرآن: ص 522.

2 تاريخية الفكر العربي: ص173.

3 الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، لمحمد أركون، ترجمة هاشم صالح،، دار الساقي مطابع المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر:ص77، 78.

4 المصدر السابق: ص82.

5 قراءات في القرآن: ص 517.

الحالات، وليس كل الخطاب الشفهي يدون، وإنما هناك أشياء تفقد أثناء الطريق"[1] وكما هو معلوم فعملية الكتابة تستند على جيل الصحابة الذين رأوا وسمعوا وشهدوا الظروف الأولى والكلمات الأولى، إلا أن المشكل حسب أركون أنه:" من الصعب تاريخيا، إن لم يكن من المستحيل التأكيد على القول بأن كل ناقل قد سمع بالفعل ورأى الشيء الذي نقله، على الرغم من هذه الحقيقة، فالنظرية التيولوجية(أي العقدية) المزعومة فد فرضت بالقوة فكرة:" إن كل الصحابة معصومون في شهاداتهم ورواياتهم"[2]

5. من النتائج المؤسفة التي نجمت على جمع عثمان للقرآن حسب محمد أركون، القضاء على المجموعات الفردية التي كانت بعض الآيات مسجلة عليها، ثم التعسف وحصر القراءات في خمس، ثم ضرورة الالتجاء إلى شهادة شفهية في القراءة جراء النقص التقني الذي كان في الخط العربي[3]

6. من الفترات التاريخية المهمة في تاريخ القرآن حسب محمد أركون، هي القرن العاشر أو الحادي عشر ميلادي /الرابع الهجري، فيزعم أنه انعقد إجماع على صحة المصحف في هذا التاريخ، ولا بأس من أن نستحضر هنا مقطعا من كلامه لنتبين حقيقة الذي جرى في هذا التاريخ، يقول محمد أركون: "من الناحية الألسنية أو اللغوية يمكن القول بأن القرآن عبارة عن مدونة منتهية ومفتوحة من العبارات أو المنطوقات المكتوبة باللغة العربية. وهو مدونة لا يمكن أن نصل إليها إلا عن طريق النص الذي ثبت حرفيا أو كتابيا بعد القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. إن كلية النص المثبت على هذا النحو كانت قد عوملت بصفتها كتابا واحدا أو عملا متكاملا"[4]، فأركون هنا يشير إلى أن المصحف لم يثبت بشكله النهائي إلا في القرن الرابع الهجري، مما يعني أن ما يروج عندنا من أن آخر جمع للقرآن هو الذي حصل في عهد الخليفة عثمان ÷ غير صحيح، ويوضح هذا الأمر بجلاء مترجم كلام أركون هاشم صالح في تعليقه على كلام أركون، إذ يقول: "القرآن لم يثبت كليا أو نهائيا في عهد عثمان على عكس ما نظن، وإنما ظل

1 قضايا نقد العقل الديني: ص188.

2 الفكر الإسلامي: قراءة علمية: ص 174.

3 الفكر العربي: ص31.

4 القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ص 113_114.

الصراع حوله محتدما حتى القرن الرابع الهجري حين أغلق نهائيا باتفاق ضمني بين السنة والشيعة. وذلك لأن استمرارية الصراع كانت ستضر بكلا الطرفين. بعدئذ أصبح معتبرا كنص نهائي لا يمكن أن نضيف إليه أي شيء أو نحذف منه أي شيء. وأصبحوا يعاملونه كعمل متكامل على الرغم من تنوع سوره واختلافها فيما بينها من حيث الموضوعات والأساليب"[1]، فالمسألة إذن قبل أن ينعقد هذا الإجماع كانت تثير صراعا!

7.لم يكتف محمد أركون بمجرد انتقاد تاريخ القرآن وكيفية الجمع التي انتقل منها الخطاب القرآني من المرحلة الشفهية إلى المرحلة الكتابية، ولكنه قدم مجموعة من المهام العاجلة التي تتطلبها المراجعة النقدية للنص القرآني، فأول ما ينبغي هو إعادة كتابة القصة الرسمية لتشكل النص القرآني بشكل جديد كلي ويتطلب هذا الأمر:

- الرجوع إلى كل الوثائق التاريخية التي أتيح لها أن تصلنا أيا كان أصلها(شيعي أم خارجي أم سني)
- التأكد من صحة الوثائق المستخدمة
- محاولة البحث عن وثائق أخرى ممكنة الوجود كوثائق البحر الميت، وسبر المكتبات الخاصة عند الدروز والإسماعيلية والعلويين.[2]

المطلب الثاني: رد شبهات ومزاعم محمد أركون

إن موقف أركون من تاريخ القرآن، والأحداث المفصلية التي حدثت بشأن جمع القرآن وما صاحب ذلك من إجراءات يتسم بكثير من العدائية، وإن حاول إلباسه رداء العلمية، وفي هذا المطلب سأحاول التوقف عند أبرز الشبهات التي أثارها أركون في كتاباته، ومواجهتهابالحقائق العلمية والتاريخية الثابتة.

1) دعوى كتابة بعض السور في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:

إن المطلع على كتابات أركون في موضوع كتابة المصحف يجده متنكرا لكون القرآن قد كتب كاملا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ففي مواضع لا يشير البتة إلى

1 تعليق هاشم صالح على فكرة محمد أركون في كتاب القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ص 114.

2 تاريخية الفكر العربي، ص 290 .291.

كونه قد دون في حياته وفي مواضع أخرى يشير إلى أن التراث الإسلامي ينقل لنا أن الصحابة قد كتبوا بعض السور من القرآن.

إلا أن واقع الأمر ينفي زعم أركون، فالروايات الصحيحة تدل على كون القرآن قد جمع في الصدور كما في السطور في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فكان النبي حريصا على تدوين الوحي المنزل، واتخذ لذلك صحابة كثر أمثال عبد الله بن أبي السرح، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، والخلفاء الأربعة، والزبير بن العوام.... .[1]

وحديث النبي صلى الله عليه وسلمصحيح صريح في كون القرآن كان يكتب في حضرته، فعن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلمقال: " لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه "[2]، كما أن الثابت عن زيد أنه لما كُلف بجمع المصحف في خلافة أبي بكر قال:" فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف، وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره، {لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم} [التوبة: 128]حتى خاتمة براءة،"[3]، وزيد بن ثابت كان ممن يحفظ القرآن كاملا،[4] وفقده للآيتين المذكورتين في الحديث يدل على فقدهما مكتوبتين، وفي هذا دلالة واضحة أن القرآن قد كتب كاملا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وبناء على هذا فلا معنى للتسوية بين القرآن والتوراة والإنجيل، فالقرآن دون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم لا معنى أيضا للفصام النكد الذي يحاول أركون أن يخلقه بين ما يسميه بالخطاب الشفهي والخطاب الكتابي

1 انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، 1379،رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب: 22/9.

2 صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابه العلم، رح 3004، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت: 4/ 2298

3 صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رح 4986 ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ:183/6.

4 عن قتادة، قال: سألت أنس بن مالك رضي الله عنه: من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: " أربعة، كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد " رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي × رح 187/5003:6.

فقد كانت المشافهة بالوحي وكتابته في الوقت نفسه في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم.

2) دعوى تفكير أبي بكر في تدوين أكبر عدد من السور:

من مزاعم محمد أركون كذلك في قضية جمع المصحف، قوله إن أبا بكر هو الذي فكر في الجمع، ثم إن الجمع كان لأكبر عدد من السور، وفي هذا قلب للحقائق التاريخية الثابتة بالدليل الصحيح، فالمشهور والصحيح أن أول من فكر في جمع القرآن في مصحف واحد هو عمر بن الخطاب وذلك بعد وقعة اليمامة وخشيته من ضياع القرآن بضياع حفاظه، فراجع الخليفة أبا بكر في ذلك، ودليل ذلك ثابت صحيح عند البخاري، فعن زيد بن ثابت قال: «أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده»، قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: «كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟» قال عمر: هذا والله خير، «فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر»، قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فتتبع القرآن فاجمعه، « فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن»1 إلى آخر الحديث، ثم إن الذي يحيل عليه هذا الكلام أن المقصود بالجمع هو القرآن كله، وليس أكبر عدد من سوره.

ولو أن أركون يحيلنا فقط على مصادر معلوماته التي تخالف الثابت الصحيح، فيتمكن الباحث من مقارعة الدليل بالدليل، إلا أن الحاصل أنها دعاوى مجردة وأحكام مرسلة عن الدليل!

3) دعوى الاحتفاظ بالمجموع عند عائشة :

أما دعوى الاحتفاظ بالمجموع عند عائشة فهو قول لا أساس له من الصحة ، فالمشهور والمعروف الذي تذكره الروايات هو بقاء:"الصحف عند أبي بكر حتى توفاه

1 صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رح4986: 6/ 183

الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه"[1]، ولا ندري من أين جاء أركون بهذا القول؟!

4) دعوى إنجاز عملية الجمع في ظروف تاريخية غير مستقرة:

وهذه الدعوى تشمل الجمع البكري والجمع العثماني كما مر ، فأما بالنسبة للجمع في عهد أبي بكر فلا نجد الروايات الصحيحة تحيل على شيء مما أسماه أركون بالمجادلات والمناقشات، بل قصارى ما في الأمر أنه وُجد " اختلاف عادي في وجهات النظر بين عمر وأبي بكر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم في شرعية جمع القرآن في مصحف واحد، وهو عمل لم يفعله رسول الله"[2].

أما الصراعات السياسية وسيلان الدماء الذي يشير إليه أركون في الجمع الحاصل في عهد عثمان÷ فهو دعوى باطلة، ولما كانت دعاوي أركون مجردة من التوثيق والدليل، كان لزاما أن نخمن أي صراع ودماء يقصد، فإن كان قصده بذلك فتنة الخوارج، فهذه إنما وقعت في نهاية خلافة عثمان.[3]

والجمع تم في أول خلافته بدليل حديث حذيفة بن اليمان، ففتح أرمينية وأذربيجان كان في آواخر عهد عمر بن الخطاب÷، وتاريخ الجمع كما حدده ابن حجر بقوله:"فيكون ذلك (أي جمع المصحف) في آواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان"[4] كما أن الروايات الصحيحة تثبت أن عملية الجمع لم تكن قرار فرديا من عثمان ÷ بل كانت على ملأ من الصحابة جميعا[5].

1 صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رح4986: 6/ 183

2 الأخطاء التاريخية والمنهجية في مؤلفات محمد أركون ومحمد عابد الجابري، للدكتور خالد كبير علال، دار المحتسب، الطبعة الأولى، 2008، الفصل الثالث.(دون ترقيم)

3 انظر البداية والنهاية، لإسماعيل بن كثير، دار الفكر.1986 م:170/7

4 فتح الباري لابن حجر 9/ 17.

5 ذكر ابن حجر في فتح الباري أثرا صحيحا في ذلك فقال:"أخرج بن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال قال علي "لا تقولوا في عثمان إلا خيرا فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا" ." انظر فتح الباري لابن حجر: 9/ 18، وانظر السيوطي في الإتقان:210/1.

5) دعوى تمام الجمع بعد خمس وعشرين سنة أو ثلاثين سنة من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم:

من المغالطات الواضحة التي يروجها محمد أركون في كتاباته قوله أنه يفصل بين المشافهة بالقرآن وكتابته مدة زمنية طويلة، قدرها في كتاب تاريخية الفكر العربي تارة بخمس عشرين سنة، وتارة أخرى بثلاثين سنة، والإشكال لا يكمن في فرق الخمس سنوات الحاصل هنا، بل في هذه العملية الحسابية بأكملها، فالقرآن كما تقرر سابقا قد كتب في حياة النبي، ثم جمع في مصحف واحد في خلافة أبي بكر، ولو سلمنا جدلا لأركون بكون القرآن لم يكتمل جمعه إلا في خلافة عثمان فإن الفارق الزمني ليس خمسا وعشرين سنة ولا ثلاثين سنة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي في السنة الحادية عشر من الهجرة، وعثمان شرع في توحيد المصحف سنة خمس وعشرين للهجرة، فيكون الفارق هو أربع عشرة سنة.[2]

6) دعوى تأثر عملية الجمع بالصراعات القبلية والسياسية

يحاول أركون أن يلمح إلى وجود ناويا مصلحية في قضية جمع القرآن، وهي نظرية معروفة في أوساط الحداثيين بحيث إنهم يحاولون "افتعال خلفيات وأغراض سياسية خلف العلوم الإسلامية التي فرضتها المعطيات الموضوعية في التراث الإسلامية"،[3] وفي الموضوع الذي نحجن بصدده فقد حاول استصحاب الصراع القبلي الجاهلي بين بني أمية وبني هاشم[4]،واستحضاره في عملية جمع القرآن في العهد العثماني والاستدلال به على الدافع السياسي الذي تحكم في عملية الجمع، فقد عرف أركون عثمان في معرض حديثه عن الجمع الذي تم في عهده بكونه "(أحد أعضاء العائلة المعادية لعائلة

1 انظر كذلك موقف المدرسة العقلية المعاصرة، محمد البعداني، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى، 2015: ص 278/1.

2 الأخطاء التاريخية والمنهجية في مؤلفات محمد أركون ومحمد عابد الجابري، الفصل الثالث.

3 التأويل الحداثي للتراث التقنيات والاستمدادات، لإبراهيم بن عمر السكران، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص13، و ص 179.

4 انظر في ذلك كتاب "النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم"، لتقي الدين المقريزي، تح حسين مؤنس، دار المعارف، د ط

النبي)"[1]، فلا معنى لتوضيح نسب عثمان بهذا الشكل وفي هذا السياق سوباستصحاب ما كان بين بني أمية والهاشمين من نزاع وتخاصم، وجعله ساريا في جميع الظروف والأحوال.

7) حصر عثمان للقراءات في خمس:

من غريب أقوال محمد أركون في مسألة جمع المصحف، أن عثمان ÷ بجمعه للمصحف قد حصر عدد القراءات في خمس، ذلك أن عثمان لم يحصر عدد القراءات، فإن كان هذا الزعم مستندا على عدد المصاحف التي بعث بها عثمان إلى الأمصار، فهي مختلف في عددها،[2] ثم إنه ليس لأحد من الخلق حصر القراءات القرآنية فهي وحي من الله، ولا تلازم بين عدد المصاحف المبعوثة وعدد القراءات[3]

8) دعوى إجماع السنة والشيعة على المصحف العثماني:

أما دعوى تمام المتن القرآني في القرن الرابع الهجري، فهذه الشبهة يكتنفها بعض الغموض، إذ إن أركون لا يفصل في المقصود منها على وجه التحديد، وإنما قصارى ما يفعل أنه ينقل لنا إجماعا بين السنة والشيعة حصل في هذه الفترة بعد صراعات مريرة حول النص القرآني!

غير أن التأمل قليلا في مواقف هؤلاء يجعلنا نصل إلى منشأ الشبهة وأصلها، خصوصا أن هذه الشبهة تردد عند بعض الحداثيين الآخرين، وقد أسعفتنا إحالة طيب تزيني في كتابه النص القرآني اما إشكالية البنية والقراءة،4 على كتاب "الإسلام" للمستشرق هنري ماسيه للتعرف على المقصود على وجه التحديد بهذا الإجماع الذي تم بعد صراعات مريرة، فنجد أن الأمر يتعلق بالقراءات القرآنية، وتسبيع السبعة، ونورد هنا مقطعا من كلام ماسيه لتتضح حقيقة الأمر أكثر، يقول:" وانتهوا في القرن العاشر الميلادي، وبعد شيء من التردد، إلى أن يضعوا نهائيا أساس النص الرسمي مستندا إلى

1 تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ص288.

2 انظر الاتقان، للسيوطي، ت محمدأبوالفضلإبراهيم، الهيئةالمصريةالعامةللكتاب، 1974م، 211/1.

3 موقف المدرسة العقلية: ص282/1

4 النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، لطيب التزيني، دار الينابيع، طبعة 5،1997/390.

حكم سبعة علماء مشهورين أضيف إلى كل منهم اثنان من القراء المجربين. وهذا اختيار تحكمي إلا أنه أوقف المجادلات. وفي القرن الحادي عشر اعترف بحكمهم هذا تدريجيا"[1].

وتسعفنا نفس الإحالة أيضا لنقول أن هذا هو نفسه الذي عناه أركون على اعتبار أنه قرر فكرة الإجماع حول تمام النص القرآني في هذه الفترة دون إحالة إلى مصدر خبره هذا[2]، ويؤكد هذا ما قاله في كتابه "قراءات في القرآن"، وذلك معرض انتقاده لكتاب الإتقان لجلال الدين السيوطي، حيث إنه عاب عليه عدم ذكره لابن مجاهد إلا في موضع واحد ولا علاقة لما ذكره بإصلاحه الكبير الذي قام به تجاه النص القرآني، والذي تم بموجبه **التثبيت النهائي للنص القرآني** بعد حلقات متتالية من الصراع[3]،

أضف إلى كلامه هذا ما قرره بشأن وجود حركات معارضة داخلية في الإسلام على النص القرآني، فكان من نماذج هذه المعارضة اثنان من القضاة اللذان أدانتهما السلطة العباسية في القرن الرابع الهجري لأنهما احتجا على بعض قراءات النص الرسمي المشكل[4]، فالأمر يتعلق حسب أركون إذن بمرحلتين، ففي عهد الخليفة عثمان ÷ تم تشكل المصحف، وفي القرن الرابع تم التثبيت النهائي له، وما بين التشكل والتثبت مناقشات طويلة وصراعات عنيفة لم تحسم إلا بالإجماع المزعوم![5].

---

[1] الإسلام، ص 109_110.

[2] من المسائل التي تُصعِّب التعامل مع فكر محمد أركون هو أن فكرته في الموضوع الواحد متناثرة في مؤلفات عديدة، وتكون إشارات خاطفة غامضة في كثير من الأحيان، مما يحتم على الباحث التنقيب في كثير من مؤلفاته ليحدد التصور العام لأركون، وهو ما حصل في هذه المسألة بحيث تمت العودة إلى أربعة من مؤلفاته لمعرفة حقيقة تصوره لما حصل في القرن الرابع الهجري، وقد استفدت من بعض إحالات الدكتور الحسن العباقي على بعض هذه المؤلفات، في كتابه وذلك في القرآن الكريم والقراءة الحداثية، ص 129 وما بعدها.

[3] قراءات في القرآن، ص65_66.

[4] تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ص289.

[5] يقول محمد أركون:" النسخة الرسمية التي شكّلت في ظل الخليفة عثمان، والتي ثُبتت نهائيا بعج القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي" القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ص 118_119. وانظر في نفس الكتاب كلامه عن إجماع أو اتفاق الطائفة الشيعية الإمامية والطائفة

وقد توقف أحد الدارسين عند دعوى أركون في هذا الأمر، وتوصل إلى أن كلام أركون في هذه المسألة شبيه بكلام المستشرق ريجيس بلاشير، إلا أن الفرق يكمن في موضوع الكلام بحيث "إن المتأمل في أقوال بلاشير سيجدها مماثلة لنظيراتها التي افتتحت بها الحديث عن آراء أركون في قضية التدوين، وأهمها هنا هو القول الأخير الذي تحدث فيه على نص قانوني، لم يثبت إلا في منتصف القرن العاشر الميلادي، أي الفترة نفسها التي يجعلها أركون زمنا لنهاية تشكل "النص القرآني" إلا أن المتأمل في كلام بلاشير سيجده منصبا على موضوع آخر غير الذي اشتغل به أركون، إنه يتحدث عن القراءات القرآنية، لا عن تدوين القرآن، ولعل إدراك أركون للاختلاف الحاصل في موضوع الدراسة بينهما هو الذي دفعه إلى عدم الإحالة على مصدره فيما ذهب إليه، أو على الأقل محاولة تدعيم رأيه برأي أحد المستشرقين"[1].

فيتضح بذلك أن هذه التصور لا أصل له، وأن الواقعة التاريخية التي بُني عليها لا تمت لمسألة جمع القرآن بصلة، فالمبتدئ في دراسة العلوم الشرعية يعلم الفرق بين جمع القرآن وكتابته في عهد عثمان ÷، وبين تسبيع ابن مجاهد للقراءات القرآنية، فالأول متعلق برسم المصحف والنظر إليه باعتباره نصا مكتوبا، والثاني متعلق بمستوى الأداء وأساسه المشافهة والسماع، وإن الذي أثر على الآخر هو رسم المصحف على القراءات لا العكس، فقد جعل رسم المصحف ركنا من أركان القراءة الصحيحة، وكما يقول ابن الجزري عن أركان القراءة الصحيحة:" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها"[2].

أما دعوى الإجماع الحاصل بين السنة والشيعة حول صحة القرآن فيبدو" محاولة فقط لتحوير الصراع الذي كان قائما بين السنة والشيعة، بجعل صحة

السنية حول صحة المصحف، ص 12. وانظر كلام الحسن العباقي حول تشكل المصحف وتثبيته عند أركون، القرآن والقراءة الحداثية،الإصدار الأول، دار صفحات للدراسات والنشر، 2009 ص 131 وما بعدها.

[1] السابق، ص 130 .

[2] النشر في القراءات العشر،لابن الجزري، تح علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى،1/ 9.

المصحف محورا له، ولا يخفى حتى على الباحثين المبتدئين في تاريخ الإسلام والفرق الإسلامية بله المتخصصين أن جوهر الصراع بين الفئتين كان سياسيا، وهو ما لا يلغي وجود بعض الطاعنين الذين أقحموا القرآن عنوة، بحثا عن الشرعية لموقفهم في مواجهة الخصوم، كما هو شأن بعض المتشيعين"[1]

9) دعوى إعادة كتابة تاريخ القرآن:

قدم محمد أركون مقترحات من أجل إعادة كتابة تريخ القرآن الكريم، وذكر من الوسائل المساعدة على ذلك كما مرّ، إلا أن القارئ حينما يتمعن فهذه الوسائل التي قدمها أركون لإعادة صياغة تاريخ القرآن يجدها باطلة أكثر من دعواه، فأما الوثائق الشيعية فلا يمكن الاعتماد عليها لقول غلاة الشيعة بتحريف القرآن ابتداء، وقد بين علماء الشيعة أنفسهم بطلان دعواهم،[2] أما الخوارج فلا وثائق عندهم في هذا الشأن لأن الخلاف معهم في الاستدلال بالقراءة لا ادعاء سقوط شيء منه، والممسك الوحيد الذي يتمسك مثيري الشبهات من جهتهم هو ما ينسب إلى العجاردة وخصوصا الميمونية منهم، أنهم ينكرون قرآنية سورة يوسف.[3]

أما وثائق البحر الميت، أو ما يسمى بلفائف قمران، فلا نفع لها في هذا الموضع لأنها مخطوطات وجدت بفلسطين، تتعلق باليهود والنصارى، والباحثون في تاريخ هذه المخطوطات يختلفون في تاريخها بين كونها تعود إلى ما قبل الميلاد أو السنوات الأولى بعده،[4] فكيف يظن أنه سيجد فيها المسلم وثيقة تخصه أو يظن أن المصاحف العثمانية

[1] القرآن الكريم والقراءة الحداثية، ص 133.

2 انظر مثلا كتاب التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف،للسيد علي حسن الميلاني، مركز الحقائق الإسلامية، الطبعة الثالثة، ص 16 وما بعدها، و35 وما بعدها.

3 انظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، عني بتصحيحه هلموت ريتر، كلاوس شقارتس فرلاغ، برلين، الطبعة الرابعة : ص 96.

4 انظر أهل الكهف قراءة في مخطوطات البحر الميت، لهالة العوري، المكتبة الأسكندرية، الطبعة الأولى، 2000م: ص 18.

فيها، أما الوثائق السرية في المكتبات الخاصة فهذا لا يعدو كونها ظنا، ولا دليل علمي عليه.[1]

خاتمة :

بعد الاطلاع على خلاصة موقف محمد أركون من تاريخ القرآن، وبيان أهم الأفكار التي تنبني عليها أطروحته، أسجل في خاتمة هذا البحث بعض النتائج المتوصل إليها وهي :

- كثير من الأفكار التي تنبني عليها أطروحة أركون في تاريخ القرآن لا تقوم على أدلة علمية صحيحة، الأمر الذي يفقد أطروحته الصبغة العلمية.
- يلاحظ في موقف أركون تحويره للعديد من الحقائق التاريخية، واستغلال بعض الوقائع في التاريخ الإسلامي استغلالا مغرضا لإثبات بعض التصورات الخاطئة عن القرآن الكريم.
- كثير من تصورات الحداثيين ما هي إلا ترديد لشبهات أثارها المستشرقون قبلهم، فأضافوا عليها أو نقصوا منها وقدموها بثوب جديد.
- بحث محمد أركون لتاريخ القرآن بحث تشوبه الكثير من المغالطات، الأمر الذي يخلق استحالة في التعويل على نتائج بحثه أو الاستفادة منها، لاسيما ما يتعلق بالأدلة المستند عليها في طرحه، ثم أيضا ما يتعلق بالغموض الذي يكتنف بعض أفكاره، والإحجام عن مصادرها في كثير من المواضع الحساسة من هذه المسألة.

ولا بد أن أشير أيضا في خاتمة هذا البحث إلى مسألة مهمة صرح بها أركون في إحدى مؤلفاته وتتعلق بانعكاسات آرائه ومواقفه فيقول: "ينبغي أن أوضح للقارئ ما الذي سأفعله الآن بالضبط، أنا أخرج الآن أو أتخلص من نظام فكري قديم من غير أن أبالي بانعكاسات ذلك على ديني وتضاميناتي التاريخية والثقافية مع طائفتي الإسلامية"،[2] فلا تستغرب أيها القارئ الكريم!

1 موقف المدرسة العقلية المعاصرة:ص 294، 1/295

[2] القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني: ص27

قائمة المصادر و المراجع:

1. إبراهيم بن عمر السكران، التأويل الحداثي للتراث التقنيات والاستمدادات، الطبعة الأولى، دار الحضارة للنشر والتوزيع، 2014.
2. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،تح علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
3. ابن كثير، البداية والنهاية، دار الفكر،1986.
4. أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، عني بتصحيحه هلموت ريتر، كلاوس شقارتس فرلاغ، الطبعة الرابعة برلين.
5. أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، 1379،
6. الأخطاء التاريخية والمنهجية في مؤلفات محمد أركون ومحمد عابد الجابري، للدكتور خالد كبير علال، الطبعة الأولى، دار المحتسب، 2008.
7. البخاري، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، ، 1422هـ
8. تقي الدين المقريزي النزاع والتخاصم فيما بين بني أممية وبني هاشم، تح حسين مؤنس، دار المعارف،
9. الحسن العباقي القرآن الكريم والقراءة الحداثية: دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النص عند محمد أركون"، الإصدار الأول، دار صفحات للدراسات والنشر، 2009
10. السيد علي حسن الميلاني، التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف الطبعة الثالثة ، مركز الحقائق الإسلامية.
11. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م
12. طيب التزيني النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراء، دار الينابيع،1997

13. محمد أركون القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، 2005.
14. محمد أركون، الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، ترجمة هاشم صالح،دار الساقي، مطابع المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
15. محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، مركز الإنماء القومي، بيروت، والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1996م.
16. محمد أركون، قراءات في القرآن، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الأولى، دار الساقي، 2017.
17. مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
18. محمد البعداني،موقف المدرسة العقلية المعاصرةمن علوم القرآن وأصول التفسير، الطبعة الأولى، مركز تفسير للدراسات القرآنية، 2015.
19. هالة العوري، أهل الكهف قراءة في مخطوطات البحر الميت، الطبعة الأولى، المكتبة الأسكندرية، 2000م:.
20. هنري ماسيه، الإسلام، ترجمة بهيج شعبان، علق عليه وقدم له الدكتور مصطفى الرافعي والشيخ جواد مغنية، الطبعة الثالثة، منشورات عويدات، بيروت_باريس، 1988.